الإستراتيجية الأمريكية تجاه حقوق الإنسان في العالم العربي: دراسة حالة مصر(2001–2018)

*محمد تركي بني سلامة، إسلام سامي خصاونة**

ملخص

هدفت الدراسة إلى محاولة فهم آليات واستراتيجيات الولايات المتحدة في التعامل مع قضايا حقوق الإنسان في مصر، ومحاولة تشكيل وعي عربي بالآليات والوسائل التي تستخدمها الإدارات الأمريكية في تعاملها مع قضايا حقوق الإنسان.

وسعت الدراسة إلى الإجابة عن الإشكالية الرئيسية التالية: هل إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية تجاه قضايا حقوق الإنسان في العالم العربي عموماً ومصر خصوصا ثابتة؟ أم هي استراتيجيات متغيرة حسب مقتضيات المصلحة الأمريكية؟

وبينت الدراسة أن الولايات المتحدة الأمريكية استغلت أحداث الحادي عشر من سبتمبر(2001) لتغير إستراتيجيتها كليا تجاه حقوق الإنسان ، حيث تبنت إدارة الرئيس بوش الابن(2001–2008) مقاربة أمنية جديدة، تقوم على إصدار قانون مكافحة الإرهاب، وتقييد التشريعات القانونية التي تضمن حماية الحريات وأظهرت توجهات الإدارات الأمريكية المتعاقبة استعدادا دائما للتضحية بالديمقراطية وحقوق الإنسان، إذا ما اصطدمت بالمصالح الأمريكية، سواء على المدى القصير أو الطويل، وتغليب سياسات القوة على غيرها من السياسيات الاقتصادية والسياسية، وخلال الإدارات الأمريكية المتعاقبة بعد عام 2001 فأن سجلّ حقوق الإنسان في مصر والدول العربية لم يهم الرؤساء الأمريكيين، ولم يكن عاملاً حاسماً في توجيه الدبلوماسية الأميركية، وأن سجلّ حقوق الإنسان لن يغيّر في مستوى التعامل السياسي الاقتصادي والأمني بين حكومة الولايات المتحدّة والأنظمة القمعية في العالم، ما دامت تلك الدول تخدم المصالح الأمريكية.

وبينت الدراسة أن العلاقات الأمريكية–المصرية تحكمها مصالح إستراتيجية متبادلة، وضعت دائماً سقفاً وحدوداً لمستوى التصاعد أو الصدام بينهما، وتتمثل في المحافظة على معاهدة السلام المصرية – الإسرائيلية، والمرور العسكري الأمريكي في قناة السويس، والتعاون الأمني والاستخباراتي في مكافحة الإرهاب.

الكلمات الدالة: حقوق الإنسان، مصر، الاستراتيجية الأميركية.

المقدمة

اكتسب مفهوم حقوق الإنسان (Rights Human)، زخماً أكبر منذ بداية العشرية الأخيرة من القرن العشرين حيث أصبح يحظى باهتمام متزايد في حقل العلاقات الدولية. وتجسد هذا الاهتمام في عدة مظاهر أهمها بروز العديد من المنظمات غير الحكومية التي تعنى بحقوق الإنسان، إضافة إلى مراكز حقوق الإنسان الإقليمية والمحلية التي أنشأتها الدول داخل إقليمها لرصد أوضاع حقوق الإنسان، والتبليغ عن أي انتهاكات تحدث، كما ربطت معظم الدول الغربية بين سجل حقوق الإنسان في مختلف دول العالم الثالث وبين سياستها الخارجية في التعامل مع تلك الدول.

وجاءت أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 لتمثل بداية لما سمي بالحرب على الإرهاب، ودخول الولايات المتحدة تحت إدارة بوش الابن في حربين ضد نظام طالبان في أفغانستان أواخر عام 2001، إضافة إلى احتلال العراق في ربيع عام 2003. رافقها انتهاكات وتعديات خطيرة على حقوق الإنسان تحت ذلك الغطاء، كما تم إصدار العديد من التشريعات الدولية والمحلية المقيدة للحريات في معظم دول العالم المتقدم والنامي على حد سواء، تحت ذريعة مكافحة الإرهاب، وقد قامت الولايات المتحدة بإصدار قانون (باتريوت) الذي يهدف لحماية الولايات المتحدة من أي اعتداء إرهابي، ثم جاءت أحداث وثورات الربيع العربي لتزيد من التشريعات والقوانين المقيدة للحريات الشخصية والإعلامية وحقوق الإنسان في العالم العربي، وتسعى هذه الدراسة إلى تناول الإستراتيجية الأمريكية تجاه حقوق الإنسان في العالم العربي: دراسة حالة مصر بعد ثورة (25) يوليو 2011، وما تلاها من تقييد للحريات الشخصية والسياسية والإعلامية في مصر.

* قسم العلوم السياسية، جامعة اليرموك، اربد، الأردن. تاريخ استلام البحث 2019/5/7، وتاريخ قبوله 2019/9/11.

©2020 عمادة البحث العلمي/ الجامعة الأردنية. جميع الحقوق محفوظة.

أولاً: أهمية الدراسة

تأتي أهمية الدراسة من محاولة تبيان دور قضية حقوق الإنسان في العلاقات الأمريكية –المصرية في سنوات حكم الرئيس المصري حسني مبارك وخصوصا بعد أحداث الحادي عشر من أيلول 2001، وما تلاها من أحداث، ثم حقوق الإنسان بع ثورات الربيع العربي في عهد الرئيس عبد الفتاح السيسي.

، وهل تستخدمها الولايات المتحدة الأمريكية كورقة للضغط على مصر، لإرغامها على الاستجابة لمطالبها، وبما يخدم مصالحها القومية العليا، أم هي فعلا تسعى إلى تحسين حقوق الإنسان في مصر خصوصا والعالم العربي عموما.

ثانياً: أهداف الدراسة

هناك عدة دوافع لاختيار هذا الموضوع هي:

أولاً: الاعتبار العلمي ويتجسد في إثراء المكتبة العربية بمراجع تغطي قضايا حقوق الإنسان في العالم العربي والإستراتيجية الأمريكية في التعامل معها.

ثانياً: الاعتبار العملي: محاولة فهم آليات واستراتيجيات الولايات المتحدة في التعامل مع قضايا حقوق الإنسان في العالم العربي عموما ومصر خصوصاً، من أجل محاولة تشكيل وعي عام عربي بالآليات والوسائل التي تستخدمها الإدارات الأمريكية في تعاملها مع قضايا حقوق الإنسان.

ثالثاً: مشكلة وتساؤلات الدراسة

تبحث هذه الدراسة في إستراتيجية الولايات المتحدة تجاه قضايا حقوق الإنسان في العالم العربي: دراسة حالة مصر، باعتبارها إحدى القضايا التي تثيرها الولايات المتحدة عند الحديث عن العلاقات الأمريكية – المصرية، إذ تواجه مصر إشكالية تلويح الولايات المتحدة الأمريكية بفرض عقوبات اقتصادية عليها ما لم تحقق إصلاحات في سجل حقوق الإنسان، ولاسيما أن الأخيرة بحاجة إلى المساعدات الأمريكية، في الوقت الذي تتغاضى عن ذلك عندما تريد تمرير السياسات الخارجية للولايات المتحدة في المنطقة في سبيل الحفاظ على مصالحها.

وتسعى الدراسة إلى الإجابة عن الإشكالية الرئيسية الآتية: هل إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية تجاه قضايا حقوق الإنسان في مصر ثابتة؟ أم إستراتيجيات متغيرة حسب مقتضيات المصلحة الأمريكية؟

رابعاً: مناهج الدراسة

استخدم الباحث المناهج العلمية الآتية:

المنهج التاريخي: يمثل الموضوع البحثي بعدا تاريخيا من خلال تناول حقوق الإنسان في السياسة الأمريكية تجاه مصر، بقصد دراسة وتحليل بعض المشكلات الإنسانية والعمليات الاجتماعية الحاضرة.

منهج تحليل النظم: بهدف تحليل آثار بعض القوانين وممارسات الإدارة الأمريكية على أوضاع حقوق الإنسان في مصر، وتحليل الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية القائمة في المجتمع المصري، وهذا المنهج مفيد بالنسبة لمعرفة عوامل التغير الاجتماعي وردود فعل الناس لقرارات القيادة السياسية.

المنهج الإحصائي: من خلال تبيان مؤشرات حقوق الإنسان في مصر التي أصدرتها التقارير الدولية خلال المدة الواقعة بين (2001-2017)

خامساً: حدود الدراسة: تهدف الدراسة إلى مناقشة الإستراتيجية الأمريكية تجاه قضايا حقوق الإنسان في مصر بعد أحداث الحادي عشر من أيلول عام 2001 وحتى عام 2018.ويمثل عام 2001 أحداث الحادي عشر من أيلول، وبداية ما سمي بالحرب على الإرهاب، فيما يمثل عام 2018 أكثر الأعوام ارتفاعاً في حالات الانتهاك لحقوق الإنسان في العالم العربي ومصر

ساساً: الدراسات السابقة

على الرغم من ندرة الدراسات السابقة التي عالجت موضوع العلاقة بين الإستراتيجية الأمريكية وحقوق الإنسان في دول الربيع العربي بشكل مباشر أو غير مباشر، إلا أن هناك عدداً من الدراسات التي حاولت الاقتراب من مضمون وأهداف هذه الدراسة، ومن أبرز هذه الدراسات:

أولاً: الدراسات العربية

دراسة الخطيب، حقوق الإنسان والسياسة الخارجية الأمريكية تجاه الوطن العربي (الخطيب،2005)

يتناول الكتاب المفهوم الأمريكي لحقوق الإنسان، وحقوق الإنسان في الخبرة السياسية الأمريكية، كما يتناول المفهوم العربي

لحقوق الإنسان، وحقوق الإنسان في الوطن العربي بين الدساتير والواقع.

وثم يبحث الكتاب السياسة الخارجية الأمريكية وحقوق الإنسان في الوطن العربي، فيتناول المصالح والأهداف الأمريكية في الوطن العربي وعلاقتها بحقوق الإنسان، وكيف تقوم السياسية الأمريكية بتغليب المصالح على حقوق الإنسان.

ودراسة رشا سهيل محمد وبان غانم الصائغ، السياسة الأمريكية تجاه قضايا حقوق الإنسان في الصين 1989-2006 (سهيل والصائغ، 2006)

كشفت الدراسة عن قضية حقوق الإنسان على صعيد العلاقات الصينية- الأمريكية وبينت الدراسة أن قضية حقوق الإنسان تستخدمها الولايات المتحدة الأمريكية كورقة للضغط على الصين لإرغامها على الاستجابة وإجراء التحديث في سجل حقوق الإنسان والأخذ بالقيم والمفاهيم الغربية الرأسمالية وفقاً للمنظور الأمريكي بينما اعتبرت الصين أن حقوق الإنسان بالمفهوم الصيني تختلف عن حقوق الإنسان بالمفهوم الأمريكي لحقوق الإنسان، إذ أن للصين ثقافتها وتاريخها الحضاري الذي يحتم عليها صياغة شؤونها الداخلية وفقاً لتصوراتها ورؤيتها الخاصة، فهي تحاول الربط بين قضية تحسين الصين لسجل حقوق الإنسان وبين القضايا الاقتصادية التي تربط البلدين نظرا لأهميتها، دأبت الولايات المتحدة الأمريكية على استخدام قضية حقوق الإنسان وإثارتها بين الحين والأخر عندما تتعارض مصالحها مع الصين، فالولايات المتحدة الأمريكية لا تسعى لتحقيق قضايا إنسانية وإنما لتمرير السياسات التي تحقق مصالحها.

دراسة سحر صابر السيد بعنوان: قضايا حقوق الإنسان في الصحافة المصرية ما قبل وبعد 25 يناير و30 يونيو» دراسة مقارنة (السيد،2017)

كشفت الدراسة عن حركة حقوق الإنسان ما بين الثورتين، وما قبلهما وبعدهما، وأثر ذلك على المواد الصحفية التي تناولتها الصحف خلال هذه الفترة. ورصدت الدراسة، العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تعامل معها القائم بالاتصال، ودوره النقدي والرقابي للوضع الحقوقي في مصر قبل وبعد الثورتين. وتناولت الدراسة المادة الصحفية بالصحف المصرية القومية والحزبية والخاصة والمتمثلة في: «الأهرام القومية، الوفد الحزبية، المصري اليوم الخاصة». وتحليل أطر قضايا حقوق الإنسان، في إطار نظرية «تحليل الأطر الإعلامية». إضافة إلى تحديد العوامل المؤثرة على القائم بالاتصال في الصحف الثلاثة، ومدى انعكاس تلك العوامل على دوره الرقابي والنقدي للوضع الحقوقي في مصر، من خلال نظرية «حارس البوابة». وأكدت نتائج الدراسة أن الصحف المصرية زاد اهتمامها بقضايا حقوق الإنسان في الفترة ما بعد ثورة 30 يونيو مقارنة بالفترات الثلاثة التي تسبقها.

ثانياً: الدراسات الأجنبية

دراسة تشومسكيوهيرمان: الاقتصاد السياسي لحقوق الإنسان (1995).(CHOMSKY,1995) هدفت الدراسة إلى معالجة الكاتبان ما جمعاه من مادة واسعة عن القمع الذي يشهده العالم ولا سيما العالم الثالث وموقف الولايات المتحدة الأمريكية منه، وقدم تشومسكيوهيرمان مجموعة كبيرة من الوثائق والشهادات المقنعة حول انتهاكات حقوق الإنسان في العديد من الدول وفي الولايات المتحدة الأمريكية نفسها، والإدارة الأمريكية لا تناقش هذه الانتهاكات المستمرة والتي يجدونها مسوّغة وضرورية لكونها مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالرأسمالية. ويرى الكاتبان أن تفاقم محنة الأفراد ودول العالم الثالث الذين يكافحون من أجل حريتهم أن يستفاد من الصداقة الأمريكية والإسيتعرضون للانتقام من الولايات المتحدة الأمريكية كما حدث لبعضها من ممارسات لا إنسانية كالسجون والتعذيب والمذابح الكبيرة باسم النظام السياسي وتحت مظلة الديمقراطية، وهذه النتائج لا يمكن إنكارها فهناك علاقات واضحة بين الاستثمار في الأموال والثروات مع تدهور حالة حقوق الإنسان في هذه البلدان.

دراسة Janusz Symonides بعنوان: حقوق الإنسان: الاتجاهات الجديدة، والتحديات (1998) (Symonides,1998)

وترصد الدراسة الترابط والاعتماد المتبادل بين حقوق الإنسان والسلام والديمقراطية والتنمية والمحافظة على البيئة، كما تحلل المعوقات والتحديات التي تواجه حقوق الإنسان في نهاية الألفية الثانية مثل الفقر والإرهاب والتطرف، وتقدم بعض الحلول لمواجهة التحديات السابقة، كما ترصد الدراسة الآثار السلبية والايجابية على حالة حقوق الإنسان لكل من العولمة والثورة التكنولوجية، وتوضح الدراسة أن التعليم هو أحد مفاتيح التنمية ونشر ثقافة حقوق الإنسان وقيم التعددية والتسامح، كما أن التعليم يمكن أن يجعل حقوق الإنسان حقائق سياسية واجتماعية سواء على الصعيد الوطني أو الدولي، كما تؤكد على أهمية تضافر جهود المجتمع الدولي لحماية حقوق الإنسان ولا سيما في أوقات الأزمات ومناطق الحروب والتوترات مثل منطقة الشرق الأوسط.

دراسة: Donald D.A.Schaefer بعنوان: السياسات الخارجية للولايات المتحدة للرئيس بوش وكلينتون: تأثير وضع الدولة

الأكثر رعاية الصين على قضايا حقوق الإنسان (D.A.Schaefer,1998)

ترى الدراسة انه يجب على الولايات المتحدة أن تجد توجهاً جديداً في جهودها للحد من انتهاكات حقوق الإنسان في الصين. سيكون التغيير بطيئًا وصعبًا، إذْ يتم قياس كل خطوة من خلال تضحيات لا حصر لها. لكن بدون هذه الخطوات سيعاني عشرات الآلاف خلال الإدارتين الرئاسيتين الأخيرتين، ازداد التركيز على قضايا حقوق الإنسان كنتيجة لمذبحة ميدان تيانانمين مع التوقيع الأخير على وضع الدولة الأكثر تفضيلا في الصين، فصلت كلينتون بنجاح قضايا انتهاكات حقوق الإنسان والاقتصاد الدولي. ورغم أنه كان يأمل في الحد من هذه الانتهاكات في وقت مبكر من رئاسته، إلا أنه وقع ضحية التعقيد المتزايد للكونغرس وقدرة جماعات المصالح الخاصة على التأثير على المشرعين. وقد يكون التفسير المحتمل لدعم حالة الدولة الأولى بالرعاية من جانب كلا الرئيسين واضحاً في تجاربها السابقة. كان لدى بوش، وهو سفير سابق لدى الصين وممثل في الأمم المتحدة، خلفية قوية في السياسة الخارجية. ومع ذلك، فإن كلينتون، بخلفية سياسة خارجية ضعيفة ولا خبرة عسكرية، تعتمد بشكل كبير على التاريخ العسكري لنائب الرئيس جور – أثناء حرب فيتنام – بالإضافة إلى نقاط قوته في الخدمة الخارجية

دراسة: Adarsh Mathur and Naresh Kumar: بعنوان: قضايا حقوق الإنسان في السياسة الخارجية الأمريكية (Mathur,2006&Kumar)

إذْ تشير الدراسة أنه كانت الولايات المتحدة رائدة في هذه الحركة لجعل حقوق الإنسان جزءًا لا يتجزأ من آليات ومضمون السياسة الخارجية. وقد تم افتراض هذا الدور القيادي خلال رئاسة جيمي كارتر، الذي حدد انتخابه في عام 1976 وتيرة ما يمكن وصفه بأنه قفزة نوعية إلى الأمام في الحركة المستمرة لدمج هذه القضية في إطار السياسة الخارجية لبلده، لقد لعبت دبلوماسية الرئيس جيمي كارتر في مجال حقوق الإنسان دوراً حاسماً في إشراك قضية حقوق الإنسان في محور الخطاب السياسي والفكري للولايات المتحدة الأمريكية.

تعقيب على الدراسات السابقة:

أفاد الباحث من الدراسات السابقة في بناء الإطار النظري للدراسة، إذْ ساعدته في تحديد مشكلة الدراسة وتحديد أهدافها وتساؤلاتها وفروضها، وقد تناولت الدراسات السابقة موضوعات حقوق الإنسان بشكل عام وحقوق الإنسان في العالم العربي ومنها مصر، ويتضح من خلال اطلاع الباحث على ما تناولته الدراسات السابقة أهمية موضوع حقوق الإنسان في العالم الغربي كما هو حالة حقوق الإنسان في دول العالم الثالث، ولعل ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة اختلاف أهدافها ومنهجيتها وتوجهاتها ومتغيراتها، حيث أن هذه الدراسة تتناول أثر حقوق الإنسان على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه مصر، وهو ما لم تتناوله أي من الدراسات السابقة، إذْ كان جل تركيز الدراسات السابقة على أهمية حقق الإنسان وتدهورها في العالم العربي.

المبحث الأول: مفهوم حقوق الإنسان

ظهر مصطلح "حقوق الإنسان" في منتصف القرن السابع عشر، واختلفت مفاهيمه من حقبة إلى أخرى طبقًا للمتغيرات وتطوّر الفكر الإنساني بصورة عامة. [1]وقد ازداد الاهتمام بحقوق الإنسان مع ظهور العولمة، وتزايد دور المنظمات الاجتماعية وغير الحكومية في الدفاع عن حقوق الإنسان في المجتمعات التي تناضل في سبيل رفع شأن حقوق الإنسان لإقامة مجتمع يسوده العدل والحرية. إذْ أصبحت حقوق الإنسان تمتاز بأنها عالمية، ثابتة، غير قابلة للتجزئة، ومترابطة مع بعضها البعض. ومن مبادئها الكرامة والمساواة والحرية والعدالة.

ويتركب مصطلح حقوق الإنسان من كلمتين هما (حق) و(إنسان) والحق لغة يعني الاستقامة والثبوت، فالحَقُّ: من أسماء اللهِ تعالى، أو من صِفاتِهِ، ويطلق على القُرْآنُ، وهو ضِدُّ الباطِلِ، وهو الأمر المَقْضِيُّ، ومن ويطلق على (والعَدْلُ، والإِسْلامُ، والمالُ، والمِلْكُ، والمَوجود الثابِتُ، والصِدْقُ (الفيروز أبادي،ج1) فتقول: حقَّ الشيءُ حقا أي وجبَ. وتطلق لفظة الحق بمعنى الإحكام والإتقان، فتقول: ثوب مُحقَّقٌ إذا كان مُحكمَ النسيج. (ابن منظور، ص969) أما اصطلاحا فهو محل تعريفات فقهية مختلفة، فالحق هو سلطة الإرادة ويمارس صاحب الحق هذه السلطة على جميع الأشياء المادية المشكلة لموضوع الحق، والحق مصلحة يحميها القانون(صدوق،1995) والحقوق من وجهة نظر القانون، هي السلطة التي يخولها القانون لشخص، لتمكينه من القيام بأعمال معينة تحقيقًا لمصلحة له يعترف بها هذا القانون (جاد الله،2010).

وعرف الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، حقوق الإنسان على أنها " حقوق متأصلة في طبيعتها ولا يمكن للفرد أن يعيش حياة كريمة بغيابها أو الانتقاص منها، وهذه الحقوق تكفل للإنسان جميع إمكانيات التنمية أو الاستثمار والتقدم كافة، فضلاً عن الحياة

الكريمة التي تنسجم مع طبيعة الإنسان" (الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948). وحقوق الإنسان، مجموعة المعايير الأساسية للحياة الكريمة، التي تعد أساس الحرية والعدالة والسلام في المجتمعات، واحترام هذه الحقوق وتعزيزها في المجتمع يساهم في تنميته وأفراده على حد سواء، إذ إن هذه الحقوق تعتبر حجر الأساس في استقرار المجتمعات ومقياسا لتقدم الدول (علوان، ص21)

كما تم تعريف حقوق الإنسان بأنها، مجموعة المعايير الدولية التي تعترف بكرامة الأفراد وسلامتهم، وتوفر لهم الحماية دون تمييز، وتشكل جانبا من القانون الدولي العرفي، وهي واردة في مجموعة متنوعة من الوثائق الوطنية والإقليمية والدولية، التي يشار إليها عموما بصكوك حقوق الإنسان، وأبرزها ميثاق الأمم المتحدة والشرعة الدولية لحقوق الإنسان(المركز الوطني لحقوق الانسان).

المبحث الثاني: حالة حقوق الإنسان في العالم العربي

تضمنت أغلب دساتير الدول العربية نصوصاً صريحة لحماية حقوق الإنسان، وحقوق المواطن وواجباته، (Bani Salameh& Darawsheh,2018) ونصوصا دستورية تعتبر المواطنين متساوين في الحقوق والواجبات، ولا تميز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة (الفيلالي،2005)غير أن واقع الأنظمة السياسية في العالم العربي مازالت تتسم بالاستبدادية، وتقع معظمها في أسفل القائمة العالمية في احترام حقوق الإنسان[1] وجاءت ثورات الربيع العربي عام 2011، وبدلا من أن تغير تلك الأنظمة السياسية وسائلها والياتها في التعامل مع حقوق الإنسان العربي عادت إلى قمع الحقوق والحريات السياسية والمدنية بصورة أكثر حده، واتضح تدريجيًا أن الربيع العربي لم يكن صانعًا لأزمة بقدر ما فضح مدى عمقها(Joe Stork,2019)، فهناك أزمة هائلة في الشرعية السياسية في العالم العربي، وأن الشعوب لم تعد تثق في الآليات الديمقراطية كوسيلة للتغيير ولتحسين أحوالها المعيشية.(Aledwan et al ,2018)

وأما حالة حقوق الإنسان في مصر، فقد بين الدستور المصري في ديباجته أن مبادئ حقوق الإنسان وحرياته ستحظى بالضمانة الخاصة، وبأن كل اعتداء على الحقوق والحريات العامة والحرية الشخصية أو حرمة الحياة الخاصة للمواطنين وغيرها من الحقوق التي يكفلها الدستور والقانون، تشكل جرماً جنائياً معاقباً عليه(الزيني،2014)

وقد ضمن الدستور المصري الصادر عام 2014 الحريات السياسية، ومبدأ المساواة في الحقوق والواجبات وعدم التمييز أو التفرقة العنصرية، ومبدأ حرمة المساكن والحياة الخاصة للمواطنين كما ضمن مبدأ حرية الرأي والتعبير ووسائل الإعلام والنشر، ومبدأ حق الاشتراك في الجمعيات وتكوينها ومبدأ حق الانتخاب والترشيح.[2]

وعلى المستوى الحكومي, تتوافر في مصر كل أنماط المؤسسات المعنية بحقوق الإنسان بدءاً من الهياكل الحكومية, إلى المؤسسات الوطنية, واللجان البرلمانية, والمنظمات غير الحكومية (كمال،2013). فهناك الإدارة العامة لحقوق الإنسان" بوزارة العدل (2001), ومهمتها العمل على المواءمة بين التشريعات الوطنية والمواثيق الدولية المنضمة إليها مصر بالتعاون مع أجهزة الدولة، وإدارة حقوق الإنسان" بوزارة الداخلية (2005)والمجلس الوطني لحقوق الإنسان الذي تم إنشائه عام (2003) وهو مجلس كان يتبع إلى مجلس الشورى قبل حله، ومهمته المتابعة المتخصصة للمسائل المتعلقة بحقوق الإنسان على الصعيد الوطني (كمال،2013).

---

1. مشروع سي آي آر آي لتقييم حقوق الإنسان في دول العالم يمول من قبل مؤسسة العلم القومية التابعة للحكومة الأمريكية، والبنك الدولي وشركة جي تي زد الألمانية وجامعة بنغهامبتون بنيويورك، وجامعة كونيتيكت، ويتضمن هذا التقويم سبعة عشر معيارا، يشكل حاصل مجموعها الدرجة التي عليها الدولة في احترام حقوق الإنسان، وهذه المعايير هي: حرية التجمعAssociation & Assembly ، الاختفاء القسري Disappearance حرية التنقل الداخلي Domestic Movement، الانتخابات الحرة Electoral Self-Determination (formerly Political Participation & Free and Fair Elections)، التمكين من الحقوق Empowerment Rights Index القتل خارج نطاق القانون Extrajudicial Killing، حرية السفر إلى الخارج Foreign Movement استقلالية القضاء Independence of the Judiciary، حقوق السلامة البدنية Physical Integrity Rights Index السجناء السياسيين Political Imprisonment، حرية العقيدة Religion، حرية الخطابة Speec، جرائم التعذيب Torture حقوق المرأة الاقتصادية Women's Economic Rights، حقوق المرأة السياسية Women's Political Rights حقوق المرأة الاجتماعيةWomen's Social Rights، حقوق العمال Workers' Rightsللمزيد انظر موقع المشروع على الانترنتhttp://www.humanrightsdata.com/p/data-documentation.html

ودوليا فقد أنظمت مصر إلى اتفاقيات الأمم المتحدة الرئيسية المعنية بحقوق الإنسان وهي: "العهدان الدوليان الخاصان بالحقوق المدنية والسياسية, والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية" في عام (1982).

وقد مثلت فترة حكم الرئيس المصري حسني مبارك سنوات متراكمة من القمع السياسي والاقتصادي، وسوء الإدارة والظلم الاجتماعي ووحشية الشرطة، وغالبا ما كان الاستقرار السطحي يخفي تحته أزمات عميقة الجذور ومشاكل هيكلية، حيث ولدت مشاعر عميقة لدى المصريين بالقمع والفقر، وانعدام العدالة الاجتماعية، ناهيك عن قانون الطوارئ المعمول به منذ العام 1981 (الصواني،2013) والمراقبات الأمنية لمعارضي السلطة ومنتقديها جراء السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي أفقرت الشعب إلى جانب الفساد المستشري في كافة مرافق الدولة (حافظ،2011) وجاءت التعديلات الدستورية المتتالية والخاصة بتوريث السلطة لابن الرئيس المصري لتزيد من حده ومستوى الاحتقان السياسي والاجتماعي (أبودوح،2011).

وإن كل تلك الأسباب مهدت لحدوث ما سمي بثورة 25 يونيو، والتي أطاحت بالرئيس حسني مبارك ورموز نظامه السياسي، لتؤول السيطرة السياسية إلى المجلس العسكري أثناء الفترة الانتقالية، وبعد إجراء أول انتخابات رئاسية ديمقراطية في مصر منذ عام 952، تم الانقلاب العسكري على أول رئيس مصري منتخب من قبل وزير الدفاع المصري عبد الفتاح السياسي ومباركة من كبار القادة العسكريين في الجيش المصري.

ومارست القيادة المصرية الجديدة برئاسة عبد الفتاح السياسي كل صور التضييق الأمني والقانوني على مجمل الحياة السياسية والمدنية والإعلامية في مصر، وخصص النظام السياسي الجديد جزءًا كبيرًا من أدواتها الأمنية ووسائلها التشريعية لمواجهة القوى السياسية والمدنية المعارضة له، وجاء قانون مكافحة الإرهاب كذريعة للحكومة لفرض إجراءات قانونية واسعة الصلاحيات، تتجاوز هدفها المعلن، وتوظيفها في التنكيل بالمعارضة السلمية، ونشطاء المجتمع المدني ووسائل الإعلام المستقلة بدلاً من استهداف الإرهابيين الحقيقيين.

وفيما يلي أهم انتهاكات حقوق الإنسان في مصر خلال المدة من عام (2001–2018)

أولاً: تعديل التشريعات المقيدة للحريات

أدخلت الحكومة المصرية سلسلة من التغييرات الهيكلية في بنية التشريع المصري لتغليظ القبضة الأمنية على المجال السياسي والإعلامي والمدني، وتسييس القضاء والمحاكم. ففي أعقاب التفجيرات التي استهدفت ثلاث كنائس في أبريل 2017، تبنت السلطات المصرية مزيدا من التعديلات القانونية في إطار الحرب على الإرهاب، ممثلة في قانون الإجراءات الجنائية، وقانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض، وقانون تنظيم الكيانات الإرهابية والإرهابيين رقم(8) لعام 2015، وقانون مكافحة الإرهاب رقم(94) لعام 2015. وقلصت هذه التعديلات من ضمانات المحاكمة العادلة، وضمانات حماية المتهم. فطبقاً للتعديلات، أصبح للمحاكم الجنائية السلطة التقديرية في السماح بسماع شهود النفي، كما ألغت حق المتهمين في إعادة المحاكمة ونقض أحكامهم للمرة الثانية، كما ألغت التعديلات شرط حضور المتهم أو من يمثله أثناء صدور الأحكام، وأتاحت التعديلات أيضاً للمحاكم الجنائية إدراج أفراد وكيانات في إطار لوائح الإرهاب بناء على تقارير أجهزة الأمن لمدة خمسة سنوات.

وأعلن الرئيس المصري حالة الطوارئ في جميع أنحاء البلاد في شهر أبريل بعد هجومين استهدفا كنيستين في مدينة طنطا ومحافظة الإسكندرية، وتجددت حالة الطوارئ لمدة ثلاثة أشهر أخري في شهر يوليه، ثم التجديد للمرة الثالثة في العاشر من أكتوبر (مركز القاهرة لحقوق الانسان،2018) وعلى الرغم من أن المادة(154) من دستور 2014 تحظر تجديد حالة الطوارئ لأكثر من مرتين، إلا أن الحجة التي ساقتها السلطات التنفيذية لتبرير التجديد للمرة الثالثة هي أن القرار جاء بعد فاصل زمني وليس تمديداً للإعلانات السابقة. وعلى الرغم من أن المحكمة الدستورية العليا كانت أعلنت عدم دستورية اعتقال الأفراد إداريا لمدد طويلة أثناء سريان حالة الطوارئ، وأدخلت الحكومة تعديلات علي بعض أحكام القانون رقم(162) لسنة 1958 في شأن حالة الطوارئ بما يسمح باعتقال الأشخاص لمدة سبع أيام بعد استئذان النيابة العامة، كما يحق للنيابة العامة طلب تجديد اعتقال أي من هؤلاء الأشخاص من محاكم أمن الدولة طوارئ لمدة شهر قابلة للتجديد. وتسمح التعديلات أيضاً بتفتيش الأماكن الخاصة دون الحصول على إذن قضائي (المنظمة العربية لحقوق الانسان،2018)

وأثار قانون النقابات العماليّة الصادر في ديسمبر/كانون (2017) حالة من الاحتقان السياسي في النقابات المهنية المصرية وحرياتها، إذْ يفرض القانون الجديد ضوابط فضفاضة على ممارسة الحق في الإضراب، والحق في المفاوضة الجماعية بشكل يتيح تحويل تلك الضوابط إلى قيود في الممارسة العملية. (المنظمة العربية لحقوق الانسان،2018)

وصدر في عام (2018) قانون الجمعيات الأهلية رقم(70) لعام 2017، والذي يتضمن قيودا هائلة على ممارسة نشاط

الجمعيات بشكل عام، والنشاط الحقوقي المحلي والدولي في مصر بشكل خاص.

كما تم إجراء تعديلات جوهرية على القوانين المنظمة للسلطة القضائية، لا تجعل له دورا في اختيار رؤساء محكمة النقض، ومجلس الدولة، ورئيس هيئة النيابة الإدارية. إذْ أثارت هذه التعديلات غضب قطاع كبير من القضاة، لما تشكله من إخلال باستقلال السلطة القضائية، ومبدأ الفصل بين السلطات. كما أدخلت السلطات المصرية تعديلات علي قانون الجنسية تتيح سحب وإسقاط الجنسية المصرية وفقًا لمعايير مرنة فضفاضة يمكن توظيفها بشكل سياسي ضد المعارضين والنشطاء السياسيين والحقوقيين. وأضافت حالة جديدة لسحب الجنسية المصرية ضد من يصدر في حقه حكم قضائي "يثبت انضمامه لأي جماعة أو جمعية أو منظمة أو عصابة أو أي كيان أيا كانت طبيعته أو شكله القانوني أو الفعلي، سواء كان مقرها داخل البلاد أو خارجها، وتهدف إلى المساس بالنظام العام للدولة، أو تقويض النظام الاجتماعي أو الاقتصادي أو السياسي لها بالقوة أو بأي وسيلة من الوسائل غير المشروعة (منظمة العدل الدولية،2018)

ثانياً: حرية الانتخاب والترشح

يقرر الدستور المصري حرية خوض انتخابات رئاسية حرة ونزيهة وتنافسية، لكن سلوك السلطات التنفيذية وأجهزة الأمن المصرية اتجاه كل مرشح أعلن عن نيته منافسة الرئيس سواء في عهد الرئيس السابق حسني مبارك أو في عهد الرئيس عبد الفتاح السياسي في الانتخابات الرئاسية الأولى في عام 2014، الرئاسية الثانية في عام 2018. كانت تؤدي الى ممارسة الضغوط على المرشحين المحتملين، واستبعادهم بأساليب قهرية أمنية، مما جعل بعضهم ينسحب من الترشح(الفريق احمد شفيق،السيد بدوي)، أو الاعتقال والسجن أو الوضع تحت الاقامة الجبرية في حالة الترشح كما حدث مع ايمن نور في عهد الرئيس حسني مبارك، والفريق احمد شفيق، والفريق سامي عنان في عهد عبد الفتاح السياسي (منظمة العدل الدولية، 2018). فقد تعرض الفريق أحمد شفيق، لاتهامه بالعمالة لتركيا وقطر، وبأنه مدعوم من جماعة الإخوان المسلمين، وذلك بعد أن أعلن ترشحه، كما وضع قيد الإقامة الجبرية. وأجبر على التراجع عن الترشح(منظمة العفو الدولية،2018).

وأما العقيد المهندس أحمد قنصوة الذي أعلن ترشحه للانتخابات فقد مثّل للتحقيق أمام النيابة العسكرية بتهمة السلوك المضر بمقتضيات النظام العسكري، وصدر الحكم بحقه بالحبس (6) سنوات، فيما أصدرت القيادة العامة للقوات المسلحة بعد ثلاث أيام من ترشحه بيانًا يدين ترشح الفريق سامي عنان، رئيس أركان القوات المسلحة الأسبق، ويعتبره "ضابط مستدعى "لا يجوز ترشحه إلا بعد أخذ الإذن من القوات المسلحة. واعتبر البيان خطاب ترشحه "تحريضًا صريحًا ضد القوات المسلحة بغرض الوقيعة بين الشعب والجيش." واتهم البيان أن سامي عنان ارتكب جريمة تزوير في محررات رسمية بما يفيد إنهاء خدمته في القوات المسلحة على غير الحقيقة. وفي اليوم نفسه، ألقي القبض عليه، ثم أصدر المدعي العام العسكري قرارًا بحظر النشر في التحقيقات الجارية معه. كما تعرض المستشار هشام جنينة، الرئيس السابق للجهاز المركزي للمحاسبات، لاعتداء أسفر عن إصابته بجروح قطعية في الوجه وكسر في القدم، فضلًا عن ترويعه وأسرته، وذلك بعد أن اعتدت عليه مجموعة ترتدي ملابس مدنية، وانهالت عليه بالأسلحة البيضاء في محيط سكنه بمنطقة التجمع الأول بالقاهرة الجديدة (مركز القاهرة لحقوق الانسان،2018) ونتيجة الضغوط والتهديدات التي تعرض لها المرشحون وأعضاء حملاتهم، انسحب المحامي خالد علي من العملية الانتخابية، بعد إعلانه نيته للترشح لرئاسة الجمهورية، وتعرض أنصاره لحملات اعتقال متعددة، وتم تلفيق تهمة ممارسة فعل خادش للحياء العام. كما صرح النائب البرلماني السابق محمد أنور السادات في بيان له أن السلطات أعاقت حملة مشابهة شرع بها أنصار ترشحه لمنصب رئيس الجمهورية، وقمعتها السلطات الأمنية، وأعلن السادات في يناير 2018 عدم ترشحه للانتخابات بسبب المناخ السياسي المقيد، وخوفًا على أعضاء حملته من الضغوط والمضايقات الأمنية (مركز القاهرة لحقوق الإنسان،2018)

1. الأرقام من عام 2000–2004 من التقرير السنوي عن حالة حقوق الإنسان في مصر،المنظمة العربية لحقوق الإنسان،2004.

2. المنظمة العربية لحقوق الإنسان، التقرير السنوي لحالة حقوق الإنسان في الوطن العربي، تقارير، (2015–2016) , (2017–2018) القاهرة.

3. مركز القاهرة لحقوق الإنسان، تقرير: حالة حقوق الإنسان في العالم العربي (2009–2010) جذور الثورة، القاهرة،2011.

4. مركز القاهرة لحقوق الإنسان، تقرير: حالة حقوق الإنسان في العالم العربي 2018-2017، عسكرة السياسية وتجديد السلطوية، القاهرة

جدول رقم(1) حالة حقوق الإنسان في مصر (2000–2018)

السنوات	الاختفاء ألقسري	القتل والتعذيب	سجناء الرأي	الحكم بالإعدام
2000	35	21	14	2
2001	15	28	7	5
2002	27	39	10	9
2003	14	26	58	5
2004	45	70	63	6
2005	67	45	460	8
2006	43	99	387	7
2007	14	11	187	11
2008	12	24	321	12
2009	33	87	460	2
2010	11	120	800	7
2011	41	186	2300	14
2012	32	216	–	–
2013	278	1303	32000	109
2014	345	169		509
2016	425		54000	
2017	200	107	60000	402
2018	232	115	66000	737

أولا: أحكام الإعدام

تعد عقوبة الإعدام اخطر العقوبات وأبلغها جسامة على الإطلاق، إذ تؤدي إلى إزهاق روح المحكوم عليه، وبالتالي تعتدي على أقدس حقوق الإنسان وهو " الحقفيالحياة."

ويبين الجدول السابق أن حالات الأحكام بالإعدام في عهد الرئيس السابق حسني مبارك كانت حالات مجدودة، لكن بعد وصول الرئيس عبد الفتاح السيسي إلى سدة الرئاسة في 2014، فقد حلت مصر بين أعلى 10 دول من حيث عدد الإعدامات السنوية، ومنذ 2014، أصدرت المحاكم الجنائية والعسكرية أكثر من 2,500 حكم إعدام أولي، منها المئات في قضايا عنف سياسي مزعوم، وهي المحاكمات التي عادة ما تشوبها انتهاكات شديدة للإجراءات القانونية الواجبة. وجدت مجموعة حقوقية دولية أنه، وبالمقارنة مع الممارسات السابقة، أصدرت المحاكم الجنائية المصرية 530 حكما بالإعدام بين 1991 و2000، والتي كانت أيضا فترة عانت فيها مصر من العنف السياسي. (مجدي،2019) ووصلت أعداد المحكوم عليهم بالإعدام خلال عام 2018 لما لا يقل عن 737 شخصًا مقارنة بـ402 شخص خلال عام 2017.

وأكثر ما يثير التساؤل هو التنفيذ الفعلي لكثير من أحكام الإعدام التي تنتهي بعد جلسات المحاكمة فيها فمنذ 2013 أعدم 21 مدنيا أدانتهم محاكم عسكرية. وكما نفذت السلطات المصرية في يوم واحد أحكاماً بالإعدام ضد 15 شخصا من أبناء سيناء أدينوا بالإرهاب في عام 2015 بعد محاكمة عسكرية، لم تراع أدنى قواعد وضمانات المحاكمة العادلة للمتهمين، وتفيد الأدلة التي جمعتها المنظمات الحقوقية المصرية بتعرض هؤلاء الأشخاص للاختفاء القسري والتعذيب، بل ولم يمارسوا حقهم في الدفاع.

ثانيا: حالات القتل والتعذيب والاختفاء القسري

بدأت ظاهرة الاختفاء القسري تتصاعد بشكل كبير في مصر منذ الربع الأخير من عام 2013، والعديد من حالاتها تتعلق بقضايا سياسية وقضايا رأي وغالبا، يتعرض الأشخاص المختفين لصور مختلفة من التعذيب والضغوط للحصول منهم على اعترافات أو معلومات تستخدم ضدهم أو ضد آخرين في المحاكمات الجنائية. ولق وثّقت حملة "أوقفوا الاختفاء القسري"(1,530) حالة بين عام 2013 وعام 2018، منها ما لا يقل عن 230 حالة بين اواخر عام(2017) ومنتصف عام(2018).

في عام 2017 بلغت حالات القتل والتعذيب (107) أشخاص منهم (15) سجينا لقوا حتفهم نتيجة الإهمال الطبي داخل

السجون، من بينهم محمد مهدي عاكف المرشد العام السابق لجماعة الإخوان المسلمين والذي توفي المستشفى بعد صراع طويل مع المرض في السجن. ورصدت التنسيقية المصرية للحقوق والحريات وقائع تصفية جسدية لـ 115شخصا خلال عام 2018في مختلف محافظات مصر، بدون محافظة سيناء. ورصدت أثار تعذيب وكدمات على جثث بعضهم. وفي شمال سيناء، بينت تحقيقات المنظمات الحقوقية أن بعض حالات القتل كانت لأشخاص رهن الاحتجاز قبل إعلان قتلهم، أو لضحايا من النشطاء السياسيين، مع عدم وجود أدلة على ارتباطهم بجماعات مسلحة أو أعمال عنف. كما تزايد خضوع المدنيين لمحاكمات عسكرية تفتقر للعدالة وضمانات الدفاع في اتهامات متنوعة بعضها يتعلق بالإرهاب، وكثير منها اتهامات تتعلق بممارسة نشاط سياسي أو نقابي معارض للدولة.

وأشارت منظمة العفو الدولية في تقريرها الصادر عن مصر(2015) إلى استمرار وضع حقوق الإنسان في التدهور، حيث فرضت السلطات بشكل تعسفي قيودًا على حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات وحرية التجمع السلمي، كما أشارت إلى إصدار مئات من أحكام الإعدام الجائرة، كما أشارت منظمة العفو إلى تقاعس السلطات المصرية عن إجراء تحقيقات فعَّالة ومستقلة ونزيهة بخصوص معظم حالات انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك الاستخدام المتكرر للقوة المفرطة من جانب قوات الأمن، مما أسفر عن وفاة مئات المتظاهرين منذ يوليو/ تموز 2013. (هيومان رايتسووتش،2015)

وفي تقريرها الصادر عام 2017، أشارت إلى أن عمليات القتل لم تشكل انتهاكات جسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان فحسب، بل إنها ترقى على الأرجح إلى مصاف الجرائم ضد الإنسانية، بالنظر إلى اتساع نطاقها وطبيعتها الممنهجة، وكذلك إلى الأدلة التي توحي بأن عمليات القتل كانت جزءًا من سياسة تقضي بالاعتداء على الأشخاص العزل على أسس سياسية(هيومان رايتسووتش،2017)

ثالثا: سجناء الرأي العام

صنفت اللجنة الدولية لحماية الصحفيين مصر من ضمن أكثر الدول عالميا في حبس الصحفيين والإعلاميين. وعاني العديد من سجناء الرأي من الاحتجاز الانفرادي ومنع الزيارات وعدم التواصل مع المحامين والأقارب وعدم الحصول على الرعاية الطبية اللازمة، ومنهم عدد من قيادات الإخوان المسلمين. وتعرض الحقوقيين والمحامين والمدافعين عن حرية الرأي والتعبير للاعتقال والحبس الاحتياطي، والحبس الانفرادي وسوء المعاملة. كما تعرض العشرات من النشطاء الشباب للحبس في قضايا متفرقة باتهامات تتعلق بحقهم في التظاهر السلمي، وحرية الرأي والتعبير، أشهرها الحبس على خلفية الاحتجاجات المنددة بقرار الحكومة تسليم جزيرتي تيران وصنافير في البحر الأحمر للمملكة العربية السعودية بالمخالفة لأحكام قضائية.

ويشير الجدول التالي إلى التوزيع المفصل لدرجات مصر في التقييمات السبع العالمية والتي تبين مؤشرات الحريات المدنية والسياسية وحقوق الإنسان في مصر خلال الاعوام(2008-2015)

جدول رقم (2) مؤشرات الحريات المدنية والسياسية وحقوق الإنسان في مصر (2008-2015)

	الضغوط الديموغرافية	حركات التمرد والمتمردين	الانقسام الجماعي	هجرة العقول	الفجوة غير المتوازنة	التدهور الاقتصادي	شرعية الدولة	الخدمات العامة	حقوق الانسان	التهكمات وسطوة الأجهزة الأمنية	نخب القاسمة والمتناحرة	الشغل الخارجي	إجمالي التقييم	الترتيب العام بين الدول
2015	7.1	6.7	8.7	4.7	6.5	8.1	8.7	5.4	9.8	8.2	9.0	7.1	90.0	38
2014	7.1	6.4	8.6	5.1	6.8	7.9	9.0	5.7	9.7	7.9	9.4	7.4	91.0	31
2013	7.2	6.5	8.5	5.4	7.1	8.2	8.9	5.6	9.6	7.3	8.7	7.7	90.6	34
2012	7.1	6.4	8.8	5.7	7.4	7.1	9.2	5.9	9.0	7.0	8.8	8.0	90.4	31
2011	7.1	6.4	8.3	6.0	7.4	6.5	8.6	5.9	8.3	6.8	8.0	7.8	86.8	45
2010	7.4	6.7	8.2	6.2	7.4	6.8	8.4	6.1	8.2	6.5	8.1	7.8	87.6	49
2009	7.6	6.9	8.0	6.2	7.6	7.0	8.6	6.4	8.4	6.2	8.1	8	89.0	43
2008	7.5	6.9	7.7	6.2	7.8	6.9	9.0	6.3	8.5	6.1	8.4	8.0	88.7	40

المصدر: البديوي، محمد حامد، مصر في التقارير الدولية، التقرير السنوي للدولة الهشة،27 سبتمبر 2015 على الرابط التالي **masr**alarabia.com.www

ويبين الجدول السابق أن أفضل ترتيب حصلت عليه مصر في مؤشرات الحريات المدنية والسياسية وحقوق الإنسان خلال

الفترة من عام (2008–2015) كان في عام 2010 حينما حلت في المركز 49 عالميا برصيد 87.6 نقطة، وفي عام (2011) حلت بالمركز 45 عالميا وبرصيد 86.8. وبالرغم من الأحداث العديدة على الساحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية إلا أن الوضع لم يتغير؛ حيث ظلت مصر في نفس المنطقة في التقييم طوال تلك الأعوام وهي منطقة "الدول ذات الإنذار "باختلافات طفيفة في الترتيب.

ويبين الجول رقم (3) المتوسطات العالمية التي احتلتها مصر خلال الفترة من عام (2008–2015)

جدول رقم (3) المتوسطات العالمية التي احتلتها مصر خلال الفترة من عام (2008–2015)

	الضغوط الديموجرافية	حركات اللاجئين والمشردين	الاقتتال الداخلي	هجرة العقول	التنمية غير المتوازنة	التدهور الاقتصادي	شرعية الدولة	الخدمات العامة	حقوق الانسان	انتهاكات وسطوة الاجهزة الأمنية	نخب المقتدمة والمتنامرة	التدخل الخارجي	إجمالي التقييم	الترتيب العام بين الدول
قيم العام الأخير 2015	7.1	6.7	8.7	4.7	6.5	8.1	8.7	5.4	9.8	8.2	9.0	7.1	90.0	38
المتوسطات	7.26	6.61	8.35	5.68	7.25	7.31	8.8	5.91	8.93	7	8.56	7.7	89.3	38.87
التغير من 2008 إلى 2015	-0.4	-0.2	1	-1.5	-1.3	1.2	-0.3	-0.9	1.3	2.1	0.6	-0.9	1.3	-2

المصدر: البديوي، محمد حامد،مصر في التقارير الدولية، التقرير السنوي للدولة الهشة،27 سبتمبر 2015 على الرابط التالي**masr**alarabia.com.www

وساهمت التطورات والتغيرات المتسارعة على الصعيد المحلي المصري خلال الفترة من عام (2009 – 2015) بسوء الأحوال السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتدنٍ المتوسط العام للمؤشرات، فقد وصلت حالة انتهاكات الأجهزة الأمنية ضدالمواطنين إلى مستوى تقييم مرتفع بلغ (8.2) في 2015 علماً أن المتوسط العام(7)، كما يتضح جليا في الفارق الرقمي بين الأعوام (2008 – 2015) والبالغ (+2.1). وكذلك الحال في ملف حقوق الإنسان – والذي ينعكس في الحرمان من التطبيق العادل لحكم القانون، وغياب سيادة القانون وانتشار انتهاكات حقوق الإنسان، كالحكم العسكري، وقوانين الطوارئ، والاعتقال السياسي، والعنف المدني، وتقييد الصحافة، وخوف الناس من السياسة... فقد ارتفع مؤشره الرقم إلى (9.8) في 2015، مسجلاً بذلك أسوأ تقييم منذ عام 2008، مرتفعا عن المتوسط البالغ(8.93) أخذا في الاعتبار الفارق بين(2008 –2015) الذي بلغ (1.3) ورغم أن ملف حقوق الانسان كان أحد الملفات الأساسية في الحراك الاجتماعي والسياسي الذي شهدته مصر ابتداءً من عام 2010، ولكن النتائج الفعلية جاءت عكسية، إذْ تدهورت حقوق الانسان، وتصاعد أحداث العنف والانتهاكات لحقوق الانسان بصورة انتقائية.

المبحث الثالث: حالة حقوق الإنسان في مصر وأثرها على العلاقات الأمريكية–المصرية

مثلت أحداث الحادي عشر من سبتمبر(2001) تغيرا جذريا في الإستراتيجية الأمريكية تجاه حقوق الإنسان، إذْ تبنت إدارة الرئيس بوش الابن(2001–2008) قانون مكافحة الإرهاب، الذي يقوم على الحرب الاستباقية ضد الدول التي تتهمها بالإرهاب أو تمويله[3] ونتيجة ذلك القانون تعرضت الحريات المدنية والسياسية للأفراد إلى العديد من الانتهاكات، إذْ أقدمت إدارة بوش على حجز حوالي ألف شخص، تم إخفاء أسماءهم عن الرأي العام الأمريكي والعالمي، اتهمتهم بالقيام بنشاطات إرهابية أو في اطلاعهم عليها، كما أقدمت على اعتقال وسجن المئات ممن اعتقلتهم (أليسون وجايميفيلنر،2011) في أفغانستان في قاعدتها العسكرية (قاعدة باغرام) في خليج جوانتانامو في كوبا لمدة غير محددة، وبصورة انفرادية، وفي مقابل تلك الإجراءات، وأولت الولايات المتحدة الأمريكية أهمية حاسمة لمصالحها الاقتصادية والسياسية مع مصر على حساب انتهاكات حقوق الإنسان، ودون اعتبار لديمقراطية النظام من عدمه (Aldabbas& Al Adwan,2016) وبدلا من مطالبة الولايات المتحدة الأمريكية للنظام السياسي المصري بتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان، تعاونت الدولتان في تأسيس دولة بوليسية استبدادية في مصر تخدم أجندة الولايات المتحدة في المنطقة، وتحقق أمن إسرائيل،كما قامت بزيادة المساعدات العسكرية للنظام السياسي المصري. إذْ تقدم الولايات المتحدة الأمريكية لمصر مساعدات اقتصادية وعسكرية سنوية تتسم بالاستمرارية، فبعد توقيع مصر اتفاقية السلام مع إسرائيل في عام 1979، قدمت لها مساعدات عسكرية بقيمة (1,3) مليار دولار، يُضاف إليها مساعدات اقتصادية، انخفضت من (915) مليون دولار عام (1998) إلى (250) مليون دولار عام (2018).

جدول رقم (4) المساعدات العسكرية والاقتصادية الامريكية لمصر

السنة المالية	الاقتصادية	العسكرية	IMET	الاجمالي
1948-1997	23.288.6	22.252.5	27.3	45.669.4
1998	915.0	1.300.0	1.0	2.116.0
1999	775.0	1.300.0	1.0	2.067.0
2000	727.3	1.300.0	1.0	2.028.3
2001	695.0	1.300.0	1.0	1.996.0
2002	655.0	1.300.0	1.0	1.956.0
2003	911.0	1.300.0	1.2	2.212.2
2004	571.6	1.300.0	1.4	1.865.3
2005	230.7	1.289.6	1.2	1.821.5
2006	490.0	1.287.0	1.2	1.778.2
2007	450.0	1.300.0	1.3	1.751.3
2008	411.6	1.289.4	1.2	1.707.2
2009	250.0	1.300.0	1.3	1.551.3
2010	250.0	1.300.0	1.9	1.551.9
2011	250.0	1.300.0	1.4	1.551.4
2012	250.0	1.300.0	1.55	
2013	250.0	1.300.0	1.55	
2014	250.0	1.300.0	1.55	
2015	250.0	1.300.0	1.55	
2016	250.0	1.300.0	1.55	
2017	250.0	1.300.0	1.55	
2018	250.0	1.300.0	1.55	

المصدر: المعونة الأمريكية لمصر ttps://www.marefa.org، صلاح عبد اللطيف، المعونة العسكرية الأمريكية لمصر 1979-2015، 31 يوليو 2015، محمد الصباغ، بالأرقام تاريخ المساعدات الأمريكية لمصر،7 سبتمبر 2017

ولقد استخدمت إدارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما بعد ثورة عام 2011، المساعدات الأمريكية كورقة للضغط على النظام المصري، وحثها على الانتقال السلمي للسلطة، وبناء نظام ديمقراطي، واحترام حقوق الإنسان. **(Brownlee,2012)** وهددت وزيرة الخارجية الأمريكية- في ذلك الوقت- هيلاري كلينتون، بقطع المساعدات العسكرية الأمريكية السنوية لمصر، بعد أن قامت السلطات المصرية في أواخر ديسمبر 2011 بالتحقيق مع 43 شخصًا، منهم 19 أمريكيًا من منظمات عدة، منها أربع منظمات أمريكية هي: "المعهد الجمهوري الدولي"، و"المعهد الديمقراطي الوطني"، ومنظمة "بيت الحرية"، و"المركز الدولي الأمريكي للصحفيين"، بتهمة اختراق القوانين المصرية، وممارسة أعمال سياسية وليست حقوقية، ودفع أموال طائلة لشخصيات وجهات مصرية (عبدالعاطي،2012)

وخلال مدة حكم الرئيس المصري " محمد مرسي" ارتفعت الأصوات الأمريكية في مجلسي الشيوخ والنواب الأمريكي التي تنادي بوقف المساعدات الأمريكية بشقيها الاقتصادي والعسكري لمصر واتهامها بانتهاك حقوق الإنسان والأقليات في مصر.

مزجت سياسة المساعدات الأمريكية لمصر بين هدفين، أولهما كأداة ضغط على النظام المصري لتبني سياسات ترغب

الولايات المتحدة في أن ينتهجها النظام المصري، وثانيهما لتحقيق المصلحة الأمريكية، حيث تمنح المساعدات العسكرية الأمريكية لمصر مزايا عسكرية ولوجيستية، مثل: استخدام الأجواء المصرية، أو تسهيلات عبور قناة السويس للسفن والبوارج الحربية الأمريكية، حتى تلك التي تحمل أسلحة نووية، والتعاون في مجال مكافحة الإرهاب.

وعقب الانقلاب العسكري في الثالث من يوليو 2013، وإزاحة الرئيس المنتخب محمد مرسي من الحكم، كانت أولى قرارات السلطات الانقلابية وقف العمل بالدستور الصادر في 8 تموز 2013، وإعلان حالة الطوارئ، وإيقاف عمل جماعة الإخوان المسلمين واعتبارها جماعة إرهابية محظورة، واعتقال أغلب قادتها ومحاكمتهم وتصفية بعضهم.(الطويل،2013) كما تم فض اعتصامات ميدان رابعة بالقوة العسكرية ومقتل الآلاف من المعتصمين في يوم واحد بحسب منظمة العفو الدولية، التي وصفت عملية الفض بـ«أسوأ واقعة قتل جماعي في التاريخ الحديث»؛ حيث قال الرئيس الأمريكي باراك أوباما إن "التعاون مع مصر، لا يمكن أن يستمر في الوقت الذي يُقتل فيه مدنيون". لكن وزير الخارجية الأمريكي جون كيري وفي زيارته لمصر بعد الانقلاب العسكري، وصف العلاقات المصرية الأمريكية "بالصداقة" "وبالشراكة" وتعهد باستمرار التعاون مع الحكومة المصرية. وقد سعى جون كيري تطمين الشريك المصري بأن لا تغيير في التوجهات الأمريكية تجاههم، وأكد أن القوات المسلحة المصرية تسعى لاستعادة الديمقراطية، بعد أن تدخلت بناء على دعوة الملايين في مصر (كشك،2014)

وفي أكتوبر (تشرين الأول) 2013، اتخذت الحكومة الأمريكية قراراً بتعليق المساعدات العسكرية والاقتصادية لمصر، وربطت المتحدثة باسم الخارجية الأمريكية بين رفع التجميد عن تسليم المعدات العسكرية الثقيلة والمساعدات المالية للحكومة المصرية بإحراز تقدم ذي صدقية نحو حكومة مدنية منتخبة ديمقراطياً.(Storey and Plumb,2015) وحدوث تقدم في الديمقراطية وحقوق الإنسان، مع اعتبار التعليق ليس تعليقًا دائمًا، مع استمرار الدعم العسكري الأمريكي للجهود العسكرية المصرية لمكافحة الإرهاب في سيناء، ودعمها في مجالات أخرى: كالتعليم والصحة.

ولكن قرار التعليق المعلن من الإدارة الأمريكية، لم يكن له أثر كبير على أرض الواقع، فبعد توقف تعليق المعونة في أبريل (نيسان) 2015، لمدة 18 شهرًا، وصل لمصر 1.8 مليار دولار، وهو ما يمثل 92% من حجم المعونة الأمريكية لمصر، وعادت الولايات المتحدة الأمريكية من حوارها الاستراتيجي مع مصر.وفي نفس الوقت ظلت الولايات المتحدة تهدد بين الحين والآخر بملف حقوق الإنسان، وملاحقة مناصري حرية الرأي، وكان نتيجة هذا التلويح والتهديد قرار الولايات المتحدة الأمريكية في 22 آب2017 بتأجيل أو إلغاء مساعدة تقدر قيمتها 300 مليون دولار إلى مصر بسبب إخفاق مصر في تحقيق تقدم في حقوق الإنسان وعدم الالتزام بالمعايير الديمقراطية .**(ايريك،2017)** وأعلنت الخارجية الأمريكية في عام 2018م، أن الولايات المتحدة قررت الإفراج عن 195 مليون دولار مساعدات عسكرية لمصر، رغم انه "ما زالت هناك بعض الأمور التي تثير قلق واشنطن تتعلق بحقوق الإنسان والحكم." وفي عهد دونالد ترامب تعمقت العلاقات الأمريكية– المصرية بشكل أكبر، فالعلاقات الإستراتيجية –كانت ولا تزال– هي العنوان الأبرز في علاقات الولايات المتحدة مع مصر. (Brownlee,2012) ومما سبق يمكن القول أن هناك أربع إشكاليات تؤثر في الموقف الأمريكي من قضايا حقوق الإنسان، وهي(حمزاوي،2009):

1. إشكالية الصراعات الإقليمية مقابل التحولات الديمقراطية وقضية حقوق الإنسان، وأيهما يجب أن يحظى بالاهتمام الأكبر.
2. إشكالية النظم الرسمية والحركات الشعبية التي تنادي بالديمقراطية ونفوذ الولايات المتحدة
3. إشكالية الصديق المحتمل والعدو المحتمل.
4. إشكالية مصالح المدى القصير والمدى الطويل.

وهذه الإشكاليات هي التي تتحكم في موقف الولايات المتحدة من حقوق الإنسان في المنطقة العربية بشكل عام وجمهورية مصر العربية بشكل خاص، ومن الملاحظ أن قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان تتعرض للتهميش من قبل الإدارات الأمريكية المتعاقبة، كلما تزايدت الصراعات بالمنطقة، وإن الإدارات الأمريكية لديها استعداد لتهميش قضايا حقوق الإنسان والديمقراطية باعتبارها قضايا داخلية في مقابل مزيد من الاهتمام بالصراعات الإقليمية، وتعتمد أهدافًا قصيرة المدي مرتبطة بمصالح الولايات المتحدة الأمر الذي سينعكس علي اهتمامها بالقضايا بعيدة المدي، فهناك قضايا سوف تستحوذ علي اهتمام الإدارة وقضايا أخري ترتبط بمدي اهتمام الولايات المتحدة بدول أخري مثل بلدان المغرب العربي حيث لا ترتبط مصالح الولايات المتحدة بتوترات مكانية مثل بلدان المشرق العربي، إذْ من السهل أن تتعامل الإدارة مع الحركات الإسلامية بالمغرب العربي على أن تتعامل مع حركة الإخوان المسلمين بالمشرق العربي.

الخاتمة والنتائج

بينت الدراسة أن الولايات المتحدة الأمريكية استغلت أحداث الحادي عشر من سبتمبر(2001) لتغير إستراتيجيتها كليا تجاه حقوق الإنسان، إذْ تبنت إدارة الرئيس بوش الابن(2001–2008) مقاربة أمنية جديدة، تقوم على مكافحة الإرهاب، وتقييد التشريعات القانونية التي تضمن حماية الحريات. وهو ما انعكس على سياسة الولايات المتحدة الخارجية في تأييد الأنظمة السياسية السلطوية في دول العالم الثالث بشكل عام ودول العالم العربي بشكل خاص. ولم يكن لسجلّ حقوق الإنسان في مصر والدول العربية أية أهمية تذكر في العلاقات المصرية– الأمريكية، ولم يكن عاملاً حاسماً في توجيه الدبلوماسية الأميركية، ولم يغيّر في مستوى التعامل السياسي الاقتصادي والأمني بين الولايات المتحدّة والأنظمة القمعية في العالم، ما دامت تلك الدول تخدم المصالح الأمريكية. كما أظهرت توجهات الإدارات الأمريكية المتعاقبة استعدادا دائما للتضحية بالديمقراطية وحقوق الإنسان، إذا ما اصطدمت بالمصالح الأمريكية، سواء على المدى القصير أو الطويل، وتغليب سياسات القوة على غيرها من السياسيات الاقتصادية والسياسية وهو ما ظهر بشكل واضح بعد الانقلاب العسكري في مصر وتردي حالة حقوق الإنسان وحدوث آلاف الحالات من الاعتقالات والاختفاء القسري وحالات الإعدام. وجاءت نتائج الدراسة على النحو الآتي:

1. تحكم العلاقات الأمريكية–المصرية مصالح إستراتيجية متبادلة، وضعت دائما سقفا وحدودا لمستوي التصاعد أو الصدام بينهما، وتتمثل في المحافظة على معاهدة السلام المصرية – الإسرائيلية، والمرور العسكري الأمريكي في قناة السويس، والتعاون الأمني والاستخباراتي في مكافحة الإرهاب
2. شهدت العلاقات الأمريكية– المصرية تجاه حقوق الإنسان تغيرات وتباينات في الخطاب المعلن، لكن المواقف الفعلية لم تتغير وظلت ثابتة وتستند على المصالح على حساب قضايا حقوق الإنسان.
3. تراجعت المطالب الأمريكية في عهد ترامب بشأن الإصلاح وتحقيق الديمقراطية في مصر، والتي كانت سببا في توتر العلاقات بين البلدين، سواء في عهد بوش الابن، أو في عهد أوباما، إذْ تغلب على ترامب حسابات الواقعية، وتحقيق المصالح، والتخلي عن المثالية.

المصادر والمراجع

المراجع باللغة العربية:

اريك تراجر، قرار واشنطن المبهم بشأن المساعدات إلى مصر، معهد واشنطن، 22آب/أغسطس2017،الانترنت. https://ar.qantara.de/content

اشرف محمد كشك، ما بعد الثورات: مأسسة إستراتيجية جديدة للعلاقات المصرية الخليجية، مجلة السياسة الدولية، العدد(197)، القاهرة، يوليو/2014

أليسون باركر وجايميفيلنر، "فوق القانون: السلطة التنفيذية بعد 11 سبتمبر"، في برند هام (محرر)، الولايات المتحدة: الصقور الكاسرة في وجه العدالة والديموقراطية، ص 158.

أماني الطويل، معركة حكم مصر بين الجيش والإخوان، مجلة سياسات عربية، العدد(4)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات العامة، قطر، أيلول/ سبتمبر 2013

أيمن الزيني، حقوق الإنسان في النظام القانوني المصري، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ألمانيا، 19 ابريل https://democraticac.de/?p=3392014

تقرير: حالة حقوق الإنسان في العالم العربي2018-2017 ()عسكرة السياسة وتجديد السلطوية، مركز القاهرة لحقوق الإنسان، https://cihrs.org/arab-region-annual-report-2017-2018

حمزاوي، عمر، حقوق الإنسان في المنطقة العربية على ضوء موقفها من مذبحة غزة، مركز كارنيجي للشرق الأوسط،12 يناير2009 على الرابط التالي https://carnegie-mec.org/2009/01/12/ar-event-1439

خالد كاظم أبو دوح، ثورة 25يناير في مصر... محاولة للفهم السوسولجي، مجلة المستقبل العربي، العدد387، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، أيار/2011،

رشا سهيل محمد، بان غانم الصائغ، السياسة الأمريكية تجاه قضايا حقوق الإنسان في الصين 1989–2006، مجلة التربية والعلم – المجلد (19) العدد (5) سنة 2012، جامعة الموصل، العراق

زياد حافظ، ثورة يناير في مصر: تساؤلات الحاضر والمستقبل، مجلة المستقبل العربي، العدد385، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، آذار/2011.

سحر صابر السيد، قضايا حقوق الإنسان في الصحافة المصرية ما قبل وبعد 25 يناير30 يونيو» دراسة مقارنة رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين شمس القاهرة 2017.

عامر مجدي، لماذا زادت الإعدامات في مصر بشدة ولماذا يجب أن تتوقف،25 مارس 2019، https://www.hrw.org/ ar/news/2019/03/25/328537

علوان: عبد الكريم، الوسيط في القانون الدولي العام، حقوق الإنسان، مكتبة دار الثقافة،عمان، ط1

عمر صدوق، دراسة في مصادر حقوق الإنسان، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995

عمرو عبد العاطى، توتر محكوم: العلاقات المصرية –الأمريكية بعد أزمة المنظمات المدنية، مجلة السياسة الدولية، العدد (188)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، ابريل/2012، ص131.

محمد ابن منظور، لسان العرب، دار المعارف، مصر، دون سنة نشر

محمد بن يعقوب الفيروزابادي، القاموس المحيط مؤسسة الرسالة، بيروت، ج1، مادة حق

محمد فؤاد جاد الله، الآليات الدولية لحماية حقوق الإنسان ومجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية القاهرة،2010، ص19..

مركز القاهرة لحقوق الإنسان، تقرير: حالة حقوق الإنسان في العالم العربي 2017-2018، عسكرة السياسية وتجديد السلطوية، القاهرة، https://cihrs.Org/arab-region-annual-report-2017-2018/

مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، التقرير السنوي الثالث عن حالة حقوق الإنسان في العالم العربي (2010) جذور الثورة، سلسة قضايا الإصلاح، القاهرة،2010،

المركز الوطني لحقوق الإنسان، على الرابط التاليwww.nchr.org.jo

مصطفى الفيلالي، نظرة تحليلية في حقوق الإنسان من خلال المواثيق 3وإعلان المنظمات، في حقوق الإنسان: الرؤى العالمية والإسلامية والعربية، سلسلة كتب المستقبل العربي (4)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005

المنظمة العربية لحقوق الإنسان، وضع حقوق الإنسان في مصر، http://aohr.net/portal/?p=209

نادر الخطيب، حقوق الإنسان والسياسة الخارجية الأمريكية تجاه الوطن العربي، مركز عمان لدراسات حقوق الإنسان، 2005.

نظر تقرير هيومان رايتسووتش حول التعذيب والأمن الوطني في مصر تحت حكم السيسي والصادر في سبتمبر 2017 https://www.hrw.org/ar/report/2017/09/05/308495

نظر تقرير هيومان رايتسووتش حول حقوق الانسان في مصر الصادر في سبتمبر 2015 https://www.hrw.org/ar/report/ 2015/09/05/308495

وحدة تحليل السياسات في المركز، دستور بالغلبة: نظرة مقارنة بين دستور 2012 ومشروع دستور 2014 في مصر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 15/يناير /2014. الانترنت http://www.dohainstitute.org/release/69cfb10e-dc34-495b-b0f6-f973d007edcc

يوسف محمد الصواني، د.ريكاردورينيه لا ريمونت، الربيع العربي الانتفاضة والإصلاح والثورة، ترجمة: لطفي زكراوي، منتدى المعارف، بيروت،2013

المراجع باللغة الإنجليزية:

Adarsh Mathur and NareshKumar.HUMAN RIGHTS ISSUES IN AMERICAN FOREIGN POLICY.*The Indian Journal of Political Science*Vol. 67, No. 4 (OCT. - DEC., 2006).

Khalid Aledwan et al. Elite Circulation: Case Study of the Jordanian Parliament:1989-2016. Dirasat:Human and Social Sciences. Jordanian University.Vol.45.no.8.2018. https://dirasat.ju.edu.jo/HSS/Article/FullText/13819?volume=45&issue=4

Mohammed T. Bani Salameh &Samid Darawsheh, Human rights in the Jordanian constitution between theortical texts and practical application. International Journal of Human rights and Constitutional Studies.Vol6.Issue.1.2018. https://doi.org/10.1504/IJHRCS.2018.091658

Donald D.A. SchaeferUS foreign policies of Presidents Bush and Clinton: The influence of China's most favored nation status upon human rights issues, The Social Science Journal 35(3)

Human Rights in the States of the Gulf Cooperation Council Politics and Economics in the Middle East: Human

Rights: Background and Issues Nova Science Pub Inc ،2013

David Storey and Christian Plumb ،Obama ends freeze on U.S. military aid to Egypt ،Reuters ،(Mar 31 ،2015), (Accessed: Jul 22 ،2018).

Human Rights. Questions and Answers. United Nations – New York. 1987

JanuszSymonides ،Human Rights: New Dimensions and Challenges،Ashgate ،Dartmouth ،Brookfield, U.S.A 1998.

Jason Brownlee, Democracy Prevention: The Politics of the US-Egyptian Alliance (Cambridge: Cambridge University Press, 2012

KhaledMufadiAldabbas, Khalid Al-Adwan, Human Rights at Arab Summits Closing Statements after September 11, 2001Dirasat, Human and Social Sciences, Volume 43, Supplement. 1, 2016

Joe Stork Transitional Injustice: Egypt's Human Rights Reversals after the Uprising Social Research: An International Quarterly Volume 86, Number 1, Spring 2019Johns Hopkins University Press

Arabic References Translated into English

Erick Tragar. *Washington's Vague Decision Regarding Aids to Egypt*. Washington Instituite: 22 August 2017. Web https://ar.qantara.de /content

Ashraf Mohammed Kishk. After Revolts: Institutionalizing a New Strategy for Egypt-Gulf Relations. The Journal of International Politics, No (197), Cairo, July 2014

Alison Parker and Jamie Filner. *Above the Law: Executive Power After September 11.* Fe BrendHam, Editor. The United States: The Fierce Falcons in the Face of Justice and Democracy. Previous Reference Page. 158.

Amani Al-Taweel. *The Battle of Ruling Egypt Between the Muslim Brothers and the Army*. The Journal of Arab Policies No (4), The Arab Center for Research and the Study of General Policies, Qatar, July 2013.

Ayman Al-Zeini. *Human Rights in the Egyptian Law System*. The Arab Democratic Center, Berlin, Germany April 19, 2014https://democraticac.de/?p=339

Report: The Status of Human Rights in the Arab World (2017-2018): Militarizing Politics and Renewing Authoritarianism. Cairo Center for Human Rights. https://cihrs.org/arab-region-annual-report-2017-2018

Omar Hamzawi. *Human Rights in the Arab Region in Light of Its Attitude Towards the Massacre of Ghaza*. Middle East Carnegie Center, 12 January 2009. https://carnegie-mec.org/2009/01/12/ar-event-1439

Khalid Kazim Abo Dooh. *January 25 Revolt in Egypt: Attempting a Sociological Understanding*. The Journal of Arab Future, No (387), Arab Unity Studies Center, Beirut May 2011.

RashaSuheil Mohammed and Ban Ghanim Al-Saegh. *The American Policy Towards Human Rights Issues in China 1989-2006*. The Journal of Education and Science. Volume 19, No (5) 2012. Mosul University, Iraq.

Ziad Hafiz. *January Revolt in Egypt: Present and Future Questions*. The Journal of Arab Future. No 385. Arab Unity Studies Center. Beirut March 2011.

Sahar Saber Al-Sayyed. *Human Rights Issues in Egyptian Press Before and After 25 January and 30 June: A Comparative Study*. Unpublished Dissertation, Ein Shams University, Cairo 2017.

AmerMajdi. *Why Did Executions Severely Increase in Egypt and Why It Must Stop?.* 25 March 2019. https://www.hrw.org/ar/news/2019/03/25/328537

Elwan, Abdulkharim. *The Intermediary in the International Law and Human Rights*. Dar Al-Thaqafa Library, Amman 1st Floor.

Amr Abdelati. *Governed Tension: The American-Egyptian Relations After the Crisis of the Civil Organizations*. The Journal of Foreign Policy. No (188). Al-Ahram Center for Political and Strategic Studies. Cairo April 2012 Page 131.

Mohammed Ibn Manzoor. *Lisan Al-Arab*. Dar Al-Ma'aref, Egypt, no publication date

Mohammed Bin Yakoub Al-Fayrouzabadi. *Al-Moheet Dictionary*. Al-Resalah Corporation. Beirut. Part 1

Mohamed Fouad Gadallah, International Mechanisms for the Protection of Human Rights and the United Nations

Human Rights Council, First Edition, Dar Al-Nahda Al-Arabiya Cairo, 2010, p.19.

Cairo Center for Human Rights, Report: The Situation of Human Rights in the Arab World 2017-2018, The Militarization of Political and Renewal of Authoritarianism, Cairo, https://cihrs.Org/arab-region-annual-report-2017-20

Cairo Institute for Human Rights Studies, Third Annual Report on the Situation of Human Rights in the Arab World (2010) Roots of the Revolution, Reform Issues Series, Cairo, 2010

National Center for Human Rights, www.nchr.org.jo

.Moustafa Filali, An Analytical View of Human Rights through Conventions 3 and the Declaration of Organizations, in Human Rights: World, Islamic and Arab Perspectives, Arab Future Books Series (4), Center for Arab Unity Studies, Beirut, 2005

Arab Organization for Human Rights, Human Rights Situation in Egypt, http://aohr.net/portal/?p=209

Nader Al-Khatib, Human Rights and American Foreign Policy Towards the Arab World, Amman Center for Human Rights Studies, 2005.

Human Rights Watch's report on torture and national security in Egypt under Sisi was issued in September 2017 https://www.hrw.org/en/report/2017/09/05/308495

See Human Rights Watch report on human rights in Egypt issued in September 2015.https://www.hrw.org/en/report/2015/09/05/308495

Policy Analysis Unit, Constitution by Dominance: A Comparative View between the 2012 Constitution and the 2014 draft Constitution in Egypt, Arab Center for Research and Policy Studies, 15 January 2014. Online http://www.dohainstitute.org/release/69cfb10e-dc34-495b-b0f6-f973d007edcc

Youssef Mohamed Sawani, Dr. Ricardourene La Remont, The Arab Spring Intifada, Reform and Revolution, Translation: LotfiZakrawi, Knowledge Forum, Beirut, 2013

US Strategy towards Human Rights in the Arab World: Egypt Case Study (2001-2018)

*Mohammed Torki BaniSalameh, Islam Sami Khassawneh**

ABSTRACT

This study aims at understanding the mechanisms and strategies of the United States in dealing with human rights issues in the Arab world in general, and Egypt in particular, in order to try to form an Arab awareness of the mechanisms and means used by the US administrations in dealing with human rights issues. The research seeks to address the following main question: Is the US strategy towards human rights issues in the Arab world in general and Egypt in particular stable? Or do these strategies change according to the requirements of the American interest?

The study finds that the United States of America has taken advantage of the event of September 11, 2001 to completely change its strategy towards human rights. The Bush administration has adopted a new security approach based on the enactment of the Anti-Terrorism Act. The successive administrations of the United States have shown willingness to sacrifice democracy and human rights, if they run counter to American interests both in the short and long terms, and to impose power politics on other economic and political policies. During the successive US administrations after 2001, the human rights record in Egypt and the Arab states was not among the US presidents' interests, nor was it a decisive factor in steering the US diplomacy. And this record does not change the level of the political, economic, and security deal between the United States government and the absolutist regimes in the world as long as they serve US interests. The US-Egyptian relations are governed by strategic mutual interests that have always set a ceiling and limits to the level of escalation or conflict between them. These include full respect of the Egyptian-Israeli peace treaty, the American military traffic in the Suez Canal, and security and intelligence cooperation in the war against terrorism.

Keywords: Human Rights, Egypt, US Strategy.

* Department of Political Science, Yarmouk University, Irbid, Jordan. Received on 7/5/2019 and Accepted for Publication on 11/9/2019.